تطوير تقارير لجان المراجعة في ضوء مبادئ الحوكمة
مع دراسة تطبيقية في البنوك العراقية

الدكتور

أحمد علي غازي صقر

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة ـ جامعة المنصورة

الباحث

يوسف ابراهيم نجم الدين خوشناو

الملخص:

تضمنت الدراسة تطوير تقارير لجان المراجعة في ضوء مبادئ الحوكمة مع دراسة تطبيقية في البنوك العراقية، وتمثلت مشكلة الدراسة في غياب معايير وإرشادات وهيكل لتقرير لجنة المراجعة ، مما يؤثر سلبا على مستوى المنفعة من هذا التقرير للمستخدمين له، والهدف من الدراسة هي بيان مدى إلتزام لجنة المراجعة في البنوك العراقية عند إعداد التقارير بتطبيق مبادئ الحوكمة، وهل أن مبادئ الحوكمة في البنوك يمكن أن تؤثر في تطوير تقارير لجان المراجعة وتفعيل دور هذه التقارير؟ وتحقيقاً لأهداف الدراسة التطبيقية قام الباحث بتحديد وإختيار تقارير لجان المراجعة لدى البنوك العراقية الخاصة التي تم إرفاقها مع التقارير

السنوية لديهم كعينة للدارسة ، كما قام الباحث بعرض وتحليل للمارسات في مجال تقارير لجان المراجعة وإدلاء الرأي عليها لتحديد أوجه القصور فيها، مع عرض لنتائج الدراسة التطبيقية وفي ضوء هذه النتائج قام الباحث بتقديم عشرة إرشادات مقترحة مع هيكل مقترح لإعداد تقارير لجان المراجعة.

وإستنتجت الدراسة بأن نقص الإتساق والإختلاف الواضح في الحجم والمحتوى بين تقارير لجان المراجعة في البنوك العراقية وعدم وجود هيكل موحد من حيث المحتوى والحجم والعناصر الرئيسية في التقرير، مما يفقدها الأهمية المعلقة عليها في تحقيق أهداف الحوكمة، وأن لجان المراجعة من خلال تقاريرها وما تحتوي من نتائج عمليات المراقبة والمراجعة والتوصيات التي تقدمها لأطراف ذات الصلة بالحوكمة يمكنها القيام بدورها المتوقع للرقابة على آليات العمل في البنك، لذلك وجود هيكل لمحتوى تقارير لجنة المراجعة يجعله أكثر فائدة من قبل مستخدميها.

Abstract:

The study discusses the development of auditing committees' reports in the light of governance principles with an applied study at Iraqi banks and the study's problem is represented in the absence of criteria, instructions and structure of auditing committee report, and this affects negatively the benefit level from this report for its users, and the aim from this study is showing to what extent the auditing committee at Iraqi banks during the preparation of reports adheres to the application of governance principles, because the governance at banks may affect the development of auditing committees' reports and the activation of these reports' role.

, the researcher identified and selected auditing committees at the private Iraqi banks that have been attached with annual reports as a sample of the study, with the presentation of the results of the applied study and In light of these findings, the researcher presented ten proposed guidelines with a proposed structure to prepare the audit committees' reports.

The study concluded the lack of coordination and the obvious difference in size and content

between auditing committees' reports at Iraqi banks and non-existence of unified structure regarding content, size and essential elements at the reports, which loses it its importance in achieving the governance objectives.

Auditing committees from their reports and the results of control and auditing and recommendations offered to parties related to governance, they can perform their expected role to control the work mechanisms at the bank, so the existence of a structure for the content of auditing committee's reports makes it more useful from their users.

مقدمة:

منذ نشر مبادئ الحوكمة في عام ١٩٩٩ من قبل مجلس التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) والتي تم تعديلها في سنة ٢٠٠٤ وتتمثل في ضمان وجود أساس لإطار فعال الحوكمة، حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية، المعاملة المتساوية للمساهمين، دور أصحاب المصالح في الحوكمة، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، وأكد الكثير من الخبراء على الدور الرئيسي الذي تلعبه لجنة المراجعة في الحوكمة وفي عمليات الرقابة على ما يحدث داخل البنوك، وعلى الرغم من تعدد الكتابات والممارسات للجان المراجعة في كثير من البنوك ألا أن أهم حلقة من عمل لجنة المراجعة هو "تقرير لجنة المراجعة " والذي لم ينل العناية الواجبة في هذا الشأن(محمد، ٢٠١١، ص ٥١٥).

ويهدف الباحث في بحثه هذا إلى الوقوف على تطوير تقارير لجان المراجعة في ضوء مبادئ الحوكمة من خلال تقديم إرشادات مقترحة وهيكل مقترح لتقرير لجنة المراجعة.

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في غياب معايير وإرشادات وهيكل لتقرير لجنة المراجعة، مما يؤثر سلبا على مستوى المنفعة من هذا التقرير للمستخدمين له، ذلك لإختلاف كمية ونوعية المعلومات بالتقرير ونقص قابليته للفهم مما يفقده الأهمية المعلقة عليه، ضرورة توفر إرشادات توضح العناصر الرئيسية لإعداد تقارير لجنة المراجعة وتوفر الحد الأدنى لمحتويات الهيكل الأساسي للتقرير.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدارسة إلى تحقيق هدف عام وهو بيان كيفية تطوير تقارير لجان المراجعة لمستخدميها في إطار مبادئ الحوكمة.

أهمية الدراسة : تساهم هذه الدارسة في بيان دور لجان المراجعة وتقاريرها في تفعيل الحوكمة في المصارف من خلال مجموعة من مقومات، وأصبحت تقارير لجان المراجعة جانباً مهماً من عملية التقارير المالية السنوية للبنوك، لذلك حتمية الإهتمام بمبادئ الحوكمة في بيئة الأعمال العراقية سيكون لها آثار إيجابية على تقاريرها.

فرضية الدراسة: تستند هذه الدارسة على إختيار فرض مؤداة " لاتوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وبين مستوى

الأول: المنهج الوصفى: تعتمد الدراسة الحالية على هذا المنهج وذلك من خلال مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع من كتب ورسائل علمية ودراسات وأبحاث ودوريات وندوات وغيرها سواء

الثاني: منهج دراسة الحالة: يهتم هذا المنهج بدراسة بمجموعة وحدات (سواء كانت هذه الوحدة فردا أو منظمة أو مجتمعا محليا خلال فترة زمنية معينة سواء كانت مرحلة من تاريخ الوحدة أو كانت جميع المراحل التي مرت بها) دراسة

تقارير لجان المراجعة وبصفة خاصة في البنوك العراقية ".

أسلوب الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهجين رئيسيين :

باللغة العربية أو باللغة الانجليزية مع السعي نحو تحديد المفاهيم والمتغيرات الموجودة، حتى يمكن الوصول الى إطار نظري دقيق يستعين به الباحث فى دراسته.

متعمقة كلية بغرض الوصول الى فهم أعمق لها.

حدود الدراسة: تمت الدراسة على عينة من البنوك العراقية الخاصة، وإقتصر على تقارير لجان المراجعة المقدمة فيها من سنة ٢٠١١م حتى نهاية سنة ٢٠١٤م.

الدراسات السابقة:

١. دراسة (يوسف، ٢٠١٠) بعنوان " تقييم دور لجان المراجعة في تطبيق قواعد حوكمة الشركات".

هدفت الدراسة الى تقييم دور لجان المراجعة في دعم تطبيق قواعد نظام حوكمة الشركات، والعمل على التعرف على المتطلبات اللازمة لتكوين لجان المراجعة، وتوضيح ما يقترح لزيادة كفاءة وفعالية دور هذه اللجان في دعم تطبيق قواعد حوكمة الشركات، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي أن إستجابة مجلس الإدارة لتوصيات لجنة المراجعة وتوصيات المراجعين الخارجيين والداخليين والواردة بتقرير اللجنة السنوي والربع

(أ) الدراسات باللغة العربية:

سنوي يعتبر خطوة إيجابية فعالة لدعمها وتشجيعها على أداء عملها بكفاءة وفعالية.

٢. دراسة (محسن ،٢٠١٢) بعنوان "دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها".

هدفت الدراسة الى تحديد طبيعة لجنة المراجعة وأبعاد دورها في تعزيز حوكمة الشركات وآليات تنفيذها، وتوصلت الدراسة الى أن لجنة المراجعة لها دور فعال ومنسق مع أطراف الحوكمة إلا إنها لا تستطيع بمفردها من ضبط أداء الشركة وتفعيل دورها ما لم تكن هناك قناعة من مجلس الإدارة بأهميتها.

(ب) دراسات باللغة الانجليزية:

١. دراسة (Barbara and Jens , 2011) بعنوان:

هدفت الدراسة الى تقديم تفسيرا لفشل لجنة المراجعة في سياق حوكمة الشركات وادارة الشركة، وبيان أن المراجع الداخلي يراجع القوائم المالية للشركة، وقد توصلت الدراسة الى أن الممارسات المحاسبية المشكوك فيها والتي لايتم معارضتها من قبل مراجع الشركة واستخدامها من قبل الادارة وأن وجود لجنة المراجعة قد يكون حافزا رئيسيا للعملية ودقة عملية المراجعة وخروج تقرير مراقب الحسابات عن التقليد.

"Reputation concerns and herd behavior of audit committees – A corporate governance problem" .

٢. دراسة (Susan and Etc, 2013) بعنوان:

"Audit committee financial expertise, corporate governance, and the voluntary switch from auditor– provided to non–auditor–provided tax services".

إستهدف الدراسة مدى حماية إستقلالية المراجع، والتأكد في العلاقة بين جودة لجنة المراجعة وحوكمة الشركات وقرارات لجنة المراجعة، وعلاقة لجنة المراجعة مع تنظيم الحسابات والخبرة المالية، وتوصلت الدراسة الى

أن ما قيوم به مراجع الحسابات لخدمة المصلحة الضريبية يرتبط بشكل ايجابي مع فعالية لجنة المراجعة وقواعد حوكمة الشركات،

١. إتفقت جميع الدراسات على إعتبار لجان المراجعة أداة أساسية ونقطة ارتكاز هامة للتنضيم الإداري والمهني اللازم لتطبيق مبادئ الحوكمة.
٢. لجان المراجعة تعتبر أداة رقابية ذات أهمية محورية لتطبيق مبادئ حوكمة.
٣. يقع على لجنة المراجعة مسئولية تنسيق عملية الاتصالات بين المراجعين الداخليين والخارجيين.
٤. لجان المراجعة هي وسيط أساسي بين باقي أطراف التنظيم المهني والإداري لحوكمة الشركات (مجلس الادارة – المراجعة الداخلية – المراجعة الخارجية).
٥. لم يتم الإشارة الى التقارير التي تقدمها لجنة المراجعة بشكل دوري وسنوي الى مجلس الإدارة والجمعية العامة للشركة التي تعتبر وثيقة مكتوبة لإدلاء رأي فني محايد عن دقة وصحة المعلومات للإعتماد عليها، كما يعتبر أحد المراجع الرئيسية التي يتم الإعتماد عليها لتحديد مسئولياتها.

وأيضا أن قرارات التحول يتزايد في لجنة المراجعة.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات

تعتبر لجنة المراجعة من أهم آليات الحوكمة ولها دور كبير في الإشراف والرقابة في زيادة جودة التقارير المالية وعمليات المراجعة بشكل عام بغرض الحفاظ على إستقلالية المراجعين وضمان تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية في الشركة بهدف زيادة الإفصاح والشفافية عند إعداد التقارير المالية ومساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامها الرقابية، وعلى رغم من أن مفهوم لجان المراجعة ليس جديدا، إلا أنها تعتبر ظاهرة حديثة في بيئة الرقابة والمراجعة في جمهورية العراق.

أولاَ: مفهوم لجان المراجعة :

لقد حاول العديد من الباحثين والكتاب والمختصين وضع تعريف للجان المراجعة، وذلك من وجهات نظر مختلفة. وسيعرض الباحث لأهم هذه التعريفات فيما يلي:

عرف **(سليمان)** لجان المراجعة "بأنها لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط على أعضاء غير تنفيذيين والذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة وتكون مسئولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ومراجعة وضيفتي المراجعة الخارجية والداخلية ومراجعة الإلتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات" (محمد، ٢٠٠٩، ١٦٠).

وكما عرفتها (Lura et. all) "لجنة المراجعة عبارة عن تلك اللجنة التي تمتلك أعضاء مؤهلين علميا ويمتلكون السلطة والموارد المناسبة

لحماية مصالح المساهمين من خلال ضمان ثقة التقرير المالي وأنظمة الرقابة الداخلية،ونظم إدارة المخاطر، في ضوء التعريفين السابقتين يتضح للباحث أن لجان المراجعة هي" لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة ومكونة من أعضاء غير تنفيذيين، عدد أعضاء اللجنة لا يقل عن ثلاثة أعضاء بحيث يتمتعون بخبرة مالية ومحاسبية، مهامهم مراقبة على عميات الرقابة الداخلية والمخاطر المالية داخل الشركة ومراقبة إعداد التقارير المالية ومراجعة عمليات المراجة الداخلية والخارجية وابداء رأي وتوصيات عنها على شكل تقارير وتقديمها الى مجلس الإدارة والجمعية العامة من خلال الوضيفة الإشرافية التي تقوم بها اللجنة " Lura et. All, 2010, 53).

للشركة، بغرض حماية حقوق المساهمين والمصالح المالية للشركة".

ثانياَ: مهام ومسئوليات لجان المراجع:

على الرغم من أن المسئوليات المحددة للجنة المراجعة قد تختلف من دولة لأخرى وقد تتنوع على أساس نوع ودرجة تعقد حجم الأعمال، وتكلف لجنة المراجعة بالإشراف والمراقبة على ثلاث عناصر أساسية داخل الشركة والتي هي (Hetal, 2013, 2):

١- مراقبة المخاطر المالية والرقابة الداخلية ومكافحة غسيل الأموال.
٢- المراقبة و الإشراف على إعداد التقارير المالية.
٣- إشراف ومراقبة عمليات المراجعة الداخلية و الخارجية.

تقارير لجان المراجعة:

أن عملية التقرير في لجنة المراجعة يعتبر من أهم مراجعها نظراَ لأنها تعكس المجهودات التي قامت بها وآرائها تجاه القضايا المختلفة. ويجب أن يتناول تقرير لجنة المراجعة أدائها في النقاط المختلفة ورأيها في أداء الإدارة تجاه المخاطر التي تواجه الشركة وكيفية مواجهة تلك المخاطر بالاضافة الى القضايا المحاسبية المتعلقة بإعداد التقارير المالية وتقييم نظام الرقابة الداخلية وغيرها ويجب أن يقدم هذا التقرير الى مجلس الإدارة، ويحتوي هذه التقارير على التقييم المستقل والموضوعي لأعمال المراجعة كما انه يبين مدى كفاءة الإدارة في تنفيذ مسئولياتها (ياسر، ٢٠١٠، ص ٦٠٠).

ويرى الباحث بأن تقارير لجنة المراجعة هي من أهم آليات هذه اللجنة والتي تعبر عن كل ما قام به اللجنة خلال المدة، ويعتبر هذا التقرير بمثابة إقرار بأنها نفذت مسئولياتها بشكل ملائم، وأن هذه التقرير من المفروض يقدم الى الجمعية العامة ومجلس الإدارة فصليا كل ثلاثة أشهر على الأقل عند إنعقاد الإجتماع، ويتضمن هذا التقرير معلومات تفصيلية

عن تشكيل وإجتماعات ومسئوليات وسلطة وتوصيات لجنة المراجعة.

حوكمة الشركات مدخل تعريفي

تعتبر الحوكمة وسيلة للتأكد من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي المصالح المالية للمستثمرين، وهي عملية متعددة كما أن أحد الأهداف التي تسعى اليها مبادئ وتطبيقات حوكمة الشركات هي الوصول بالشركات الى أعلى درجات الفاعلية والكفاءة، وأصدر منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ستة مبادئ بغرض تطبيق وتعزيز الحوكمة لدى الشركات،و يوجد آليات لتطبيق هذه المبادئ ومنها لجنة المراجعة التي أعتبره من الآليات الفعالة والضرورية لتطبق مبادئ الحوكمة، ولتوضيح أكثر يقوم الباحث بإستعراض ما يلي:

أولاَ: **مفهوم الحوكمة:**

يقوم الباحث بعرض مجموعة من التعاريف لمفهوم الحوكمة من اجل إيجاد تعريف مناسب لها.

قامت **منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية(OECD**) بتعريف حوكمة الشركات أنها:"العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها وهي تتضمن الهيكل الذي خلاله يتم وضع أهداف المنشأة وأدوات التي يتم بها تنفيذ هذه الأهداف" .(OECD,2004)

وقد عرفها **(حماد) الحوكمة** "بأنها نظام شامل يتضمن مقاييس الأداء للإدارة الجيدة، ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة داخليا، وخارجيا من التأثير بصفة سلبية على أنشطة المنشأة، وبالتالي ضمان التوجيه بإستمرار نحو الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة" (طارق، ٢٠٠٥، ص ٩).

ومما سبق يرى الباحث بأن الحوكمة هي عبارة عن مجموعة من القواعد والمعايير التي يتم بموجبها إدارة الشركة من خلال مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في مجلس الإدارة بهدف الأستخدام الأمثل لموارد الشركة بما يحقق حماية المصالح والاستثمارات المالية للمساهمين وتعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير والقوائم المالية.

ثانياَ: المبادئ الأساسية للحوكمة:

مبادئ الحوكمة هي مجموعة من المعايير السلوكية والأخلاقية التي تنظم عمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين في الشركات، وتهدف الى تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة. كما أن زيادة الإهتمام بمفهوم

ومبادئ الحوكمة حرص العديد من المؤسسات الدولية على اصدار مجموعة من المبادئ التي تحكم التطبيق السليم للحوكمة، فقد قامت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) بإصدار مبادئ حوكمة الشركات في عام ١٩٩٩م والتي تم تعديلها سنة ٢٠٠٤، وتهدف تلك المبادئ الى مساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة لتطوير الإطار القانوني والمؤسسي لطبيق الحوكمة من خلال تقديم مجموعة من الإرشادات لتدعيم إدارة الشركات (عصمت، ٢٠١٤، ٣٤)، وهذه المبادئ هي:

١- ضمان وجود أساس لإطار فعال الحوكمة
٢- ضمان وحماية حقوق المساهمين.
٣- المعاملة المتساوية للمساهمين.
٤- دور أصحاب المصالح في الحوكمة.
٥- الإفصاح والشفافية.
٦- مسئوليات مجلس الإدارة.

الدراسة التطبيقية

حاول الباحث خلال زيارته لمجموعة من البنوك العراقية الحكومية والخاصة للحصول على عدد كبير من تقارير لجان المراجعة في سبيل تعزيز الجانب التطبيقي وتوسيع عينة الدراسة، ولكن بالنسبة للبنوك العراقية الحكومية لم يحصل الباحث على تقارير لجان المراجعة مما جعله يضطر

الى إستبعادها من الدراسة، وبالنسبة للبنوك العراقية الخاصة قام الباحث بتحديد تقاريرها ضمن التقارير السنوية، والنتيجة التي توصل اليه الباحث من خلال الدراسة هي صح فرض الدراسة، حيث أثبتت الدراسة التحليلية لثمانية تقارير والمقابلة مع بعض من أعضاء مجلس الإدارة ومدراء التنفيذيين والمراجعين الداخليين وبعض أعضاء لجنة المراجعة في عينة من البنوك العراقية الخاصة، لاتوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين محتويات تقارير لجان المراجعة وبين مستوى الأداء بها، والوفاء بمتطلبات الحوكمة في البنوك العراقية.

ثانياً: الإرشادات المقترحة لإعداد تقارير لجان المراجعة

العينة العشوائية والمكونة من ٨ بنوك تبين أن لديهم لجان المراجعة وتم عرض

فيما يلي مجموعة مقترحة من الإرشادات لإعداد تقارير لجان المراجعة في ضوء مبادئ الحوكمة التي تم وضعها من قبل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، وفي ضوء المعيار الدولي للمراجعة رقم ٧٠٠ الخاص بتقرير المراجع حول البيانات المالية وكالآتي :

١- يجب أن يكون لدى البنوك العراقية سواء كان حكومية أو خاصة نوعين من التقارير دورية وسنوية للوفاء بمتطلبات الحوكمة.

٢- يجب أن يتضمن تقارير لجان المراجعة على

عنوان مناسب له، ويكون ملائماً ومناسباً ويكون اسم (تقرير لجنة المراجعة)، وذلك لتمييزها عن التقارير التي تصدر من الآخرين من المراجعين ومجلس الإدارة على سبيل المثال، إستناداً الى الفقرة ٦ من معيار ٧٠٠ الخاص بتقرير المراجع حول البيانات المالية.

٣- يجب أن يتضمن تقارير لجان المراجعة الجهة الموجهة إليها التقرير (مجلس الإدارة / الجمعية العامة للمساهمين)، إستناداً الى الفقرة ٧ من معيار ٧٠٠ الخاص بتقرير المراجع حول البيانات المالية.

٤- يجب أن يتضمن تقرير لجنة المراجعة الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير، إستناداً الى الفقرة (٢٣ ، ٢٤) من معيار ٧٠٠ الخاص بتقرير المراجع حول البيانات المالية.

٥- يجب عرض نتائج مسئولية لجنة المراجعة في فقرة إبداء الرأي في ثلاثة عناصر مستقلة بالتقرير إستناداً الى فقرة إبداء الرأي في الفقرة (١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١) من معيار ٧٠٠ الخاص بتقرير المراجع حول البيانات المالية، ويجب أن تتضمن ما يلي:

- إجراءات ونتائج مراقبة المخاطر المالية والرقابة الداخلية وغسيل الأموال.
- إجراءات ونتائج مراقبة إعداد التقارير المالية.
- إجراءات ونتائج مراقبة عمليات المراجعة الداخلية والخارجية.

٦- يجب أن يتضمن تقارير لجنة المراجعة تحليلاً للممارسات المطبقة بالشركة في شكل نتائج وعرض توصيات للتنفيذ وتحديد المسئولية والوقت المطلوب لذلك، إستناداً الى الفقرة (٢٧ ، ٢٨) من معيار ٧٠٠ الخاص بتقرير المراجع حول البيانات المالية.

٧- يجب أن يتضمن تقارير لجان المراجعة توقيعات وعنوان أعضاء ورئيس اللجنة بوضوح وتأريخ الإعداد ويفضل عمل ختم خاص باللجنة، إستناداً الى الفقرة (٢٥) من معيار ٧٠٠ الخاص بتقرير المراجع حول البيانات المالية.

ثالثاً: هيكل مقترح لتطوير تقارير لجان المراجعة

شركة (.....)

تقرير لجنة المراجعة

عن الفترة من ..... الى ..... (٣ شهور أو سنة)

السادة / مجلس إدارة البنك أو (الجمعية العامة للبنك) المحترمون.

السادة / الحضور المحترمون

إستنادا لما جاء في المادة(٢٤) من قانون البنوك رقم (٩٤) لسنة 2004 و قانون الشركات العراقية رقم (٢١) لسنة 1997 المعدل والقواعد والمعايير الدولية ، والسلطات والصلاحيات الممنوحة للجنة من قبل مجلس الإدارة التي تخولها في فحص أية موضوعات والحصول على جميع المعلومات الضرورية بدون تقييد.

تم إنعقاد الإجتماع بمقر البنك أو (اسم مكان آخر) بحضور:

سادة رئيس و أعضاء لجنة المراجعة:

١- السيد ..... عضو مستقل – رئيس لجنة المراجعة
٢- السيد..... عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي – عضو اللجنة
٣- السيد..... عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي – عضو اللجنة

كما حضر جانب من الإجتماع من غير أعضاء لجنة المراجعة والحوكمة السادة:

١- السيد ..... رئيس مجلس الدارة
٢- السيد ..... المدير المالي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي
٣- السيد ..... مدير قسم المراجعة الداخلية

وقامت لجنة المراجعة بأداء مسؤولياته من مراقبة المخاطر المالية والرقابة الداخلية، مراقبة اعداد التقارير المالية، ومراقبة عمليات المراجعة الداخلية والخارجية.

وخلال الإجتماع تم مناقشة ما يلي:

أ- **في مجال مراقبة المخاطر المالية و الرقابة الداخلية:**

١- اظهار (عدم إظهار) إيضاح للتعامل مع الاطراف ذوي العلاقة و المخاطر الناتجة عن ذلك.

٢- الإفصاح الكامل (نقص الإفصاح) عن أثر التغيير في سعر صرف العملات الأجنبية في البنك.

٣- تم فحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية والتأكد من أن النظام يتماشى (لا يتماشى) مع التطورات الحاصلة في الشركة و بيئة الأعمال، وقد ناقشت اللجنة مع الإدارة المقترحات كافة التي تسعى الى تحسين النظام و تطويره.

ب- **في مجال اعداد التقارير المالية:**

١- ما زالت التقارير المالية في حاجة (لا يحتاج) الى إفصاح إضافي لتفسير العلاقات في الهيكل التمويلي، والتدفقات النقدية المستقبلية.

٢- ما زالت التقارير المالية في حاجة الى عرض النتائج بطريقة قابلة للفهم من جانب المستخدمين لها.

٣- التقارير المالية تتوافر (لا تتوافر) فيها القيمة التنبؤية وتأتي متأخرة عن موعدها مما يفقدها خاصية الملائمة للاستخدام المتوقع.

ج- **في مجال مراقبة عمليات المراجعة الداخلية والخارجية:**

١- اطلعت اللجنة على خطة المراجعة الداخلية السنوية الموضوعة من قبل قسم المراجعة وتأكدت من أنها لا تغطي كافة عمليات المصرف ولم تكن أو (كان) أداء المراجعة الداخلية على وفق معايير المراجعة الداخلية الدولية.

٢- وقد(أوصت اللجنة بتعيين المراجع الداخلي أو التعرف على أسباب تغيره) وتم التأكد من إستقلالية المراجع الداخلي وعدم وجود أية قيود على نطاق عمله.

٣- اطلعت اللجنة على تقارير المراجع الداخلي وقامت اللجنة(بمتابعة ما ورد في التقرير من ملاحظات وعلى كيفية معالجتها أوعدم وجود ملاحظات لها تأثير جوهري على القوائم المالية).

٤- وقد (أوصت اللجنة بإختيار المراجع الخارجي والتعرف على أسباب تغييره) وتم التأكد من إستقلالية المراجع الخارجي و عدم وجود أية قيود على نطاق عمله.

٥- تأكدت اللجنة من أنه لا توجد (عدم أتفاق) بين المراجع الخارجي والإدارة أثناء عملية المراجعة. (أو توجد حالات وتم معالجتها).

بناءاً على النتائج السابقة توصي اللجنة بما يلي:

١- تكليف مدير إدارة المخاطر بالشركة بإتخاذ الاجراءات الكافية للتأمين ضد المخاطر المالية التي تحيط حالياً بعمل البنك خاصة الخسائر في نتائج الأعمال أو في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على الإستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته، مع احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على إستثمار معين.

٢- إستكمال أساليب ونظم العمل في الشركة المطلوبة للرقابة الداخلية و خاصة في مجال أحدث التطورات الحاصلة في نظم الرقابة الداخلية.

٣- إلتزام الإدارة المالية بالضوابط الخاصة بإعداد القوائم والتقارير المالية مع الإفصاح الكافي ومقارنة الفترة السابقة من العام الماضي والمستهدف تحقيقه.

٤- تدعيم إدارة المراجعة الداخلية بأفراد ذوي الخبرة باعلان لرفع مستوى الأداء بها.

٥- القضاء على شكوى المراجع الخارجي من عدم تعاون مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية معه في توفير ما يطلبه من مستندات في الوقت المناسب.

تأريخ التقرير ..... / ..... / ...٢٠١

<u>أعضاء اللجنة:</u>

الاسم:	الاسم:	الاسم:
الصفة:	الصفة :	الصفة:
التوقيع:	التوقيع	التوقيع

النتائج والتوصيات:

أولاَ: النتائج

١- أن لجان المراجعة من خلال تقاريرها وما تحتوي من نتائج عمليات المراقبة والمراجعة والتوصيات التي تقدمها لأطراف ذات الصلة بالحوكمة يمكنها القيام بدورها المتوقع للرقابة على آليات العمل في البنك.

٢- عدم وجود التقارير الدورية للجان المراجعة الموجهة الى مجلس الإدارة مما لها تأثير كبير على الأداء الرقابي في البنوك العراقية.

٣- نقص الإتساق والإختلاف الواضح في الحجم والمحتوى بين تقارير لجان المراجعة في البنوك العراقية وعدم وجود هيكل موحد لها.

٤- عدم إحتواء معظم التقارير على توصيات بشأن جميع العمليات التي تمت خلال الفترة.

أوفت بجميع متطلبات الحوكمة.

ثانياَ: التوصيات

١- على المصارف العراقية الإنتباه الى أهمية تقارير لجان المراجعة وأن يكون قد

٢- على جميع البنوك العراقية الإلتزام بهيكل لتقرير لجنة المراجعة

عند إعدادها من حيث المحتويات وعناصر التقرير.

٣- ضرورة وجود نوعين من التقارير للجان المراجعة لدى البنوك العراقية منها تقارير دورية (ربع سنوي) موجهة الى مجلس الإدارة وتقارير سنوية موجهة الى الجمعية العامة للمساهمين.

٤- يجب أن يحتوي تقرير لجنة المراجعة على التوصيات اللازمة حول عمليات الرقابة الداخلية والمخاطر المالية وعمليات غسيل الأموال وأعداد التقارير المالية وعمليات المراجعة الداخلية والخارجية.

المراجع:

أولاَ: المراجع العربية

١- محمد اسماعيل عبدالله ، اطار مقترح لتقرير لجنة المراجعة للوفاء بمتطلبات حوكمة الشركات في مصر، "**المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية**"، جامعة حلوان، العدد٣، الجزء١، ٢٠١١.

٢- هدير محمد نبيل وديع يوسف، "**تقييم دور لجان المراجعة في تطبيق قواعد حوكمة الشركات**"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كليةالعلوم الادارية، أكاديمية سادات للعلوم الادارية ، القاهرة– مصر، ٢٠١٠.

٣- بشرى عبدالوهاب محمد محسن، دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها، "**مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية**"، جامعة الكوفة – العراق، العدد ٢٢، المجلد ٨، ٢٠١٢.

٤- محمد مصطفى سليمان، "**دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي و الاداري**"، الدار الجامعية للكتب – اسكندرية، ٢٠٠٩.

٥- ياسر محمد السيد عبدالعزيز سمرة، تقييم جودة لجان المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، "**المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**"، ع ٤، ٢٠١٠.

٦- طارق عبد العال حماد، "**حوكمة الشركات (المفاهيم –المبادئ – التجارب) تطبيقات الحوكمة فى المصارف**"، الدار الجامعية ، ٢٠٠٥.

٧- عصمت أنور صحصاح ، "**اتجاهات حديثة في المراجعة و حوكمة البنوك**"، دار النشر للجامعات– قاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.

ثانياَ: المراجع الإنجليزية

1- Barbara Schöndube-Pirchegger and Jens Robert Schöndube, Reputation concerns and herd behavior of audit committees – A corporate governance problem **,"Elsevier, J. Account. Public Policy"**, 2011.

2- Susan Albring , Dahlia Robinson and Michael Robinson , Audit committee financial expertise, corporate governance, and the voluntary switch from

auditor-provided to non-auditor-provided tax services, **"Advances in Accounting, incorporating Advances inInternational Accounting",** Elsevier, 2013.

3- Lura.S. G, Emiliano.R.B and Manuel.O.P, Audit Committee and Internal Audit the Quality of Earnings: Empirical Evidance from Spanish Companies, **"Journal And Governance"**, Vol.16, No.2, 2010.

4- Hetal Pandya, Corporate Governance: Role of Auditor and Auditing Committee, **"IPASJ International Journal of Management"**, Vol.1, Issue 2, 2013.

5- Organization for Economic Co-oporation and Development (OECD), **Principles of Corporate Governance**, 2004, www.oecd.org.